مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قراءة وتحليل لموقع العراق في تقرير "جاهزية الأعمال" 2024.

د. علي دعدوش

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

قراءة وتحليل لموقع العراق في تقرير "جاهزية الأعمال" 2024.

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. علي دعدوش / أكاديمي وباحث في الشأن الاقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

أصدر البنك الدولي تقرير (جاهزية الأعمالBusiness Ready عام 2024)، ويعد من التقارير الجديدة لمجموعة البنك الدولي، والذي يقيم مناخ الأعمال والاستثمار في جميع أنحاء العالم، كما أنه يحل محل مشروع تقرير ممارسة الأعمال التجارية، ويعمل على تحديثه، فضلاً عن ذلك فإن التقرير يوفر مجموعة من البيانات الشاملة التي تعزز دور الشركات والقطاع الخاص لنحو (50) اقتصاداً في العالم، وأوضح التقرير أن العراق يعاني من عدم وجود صلة مباشرة بين مستويات الدخل والقدرة على التقدم في الخدمات العامة، نتيجة لنقص الخدمات المقدمة من قبل الحكومة. وتشير النتائج إلى أن العراق يُعاني نقصاً في الاستدامة البيئية، كذلك لا يقدم العراق أي معلومات مفصلة عن النوع الاجتماعي.

يقع العراق في الربع الأخير من مؤشر جاهزية الأعمال، إذ تبلغ درجة العراق (49.39) نقطة، أما في مؤشر الخدمات العامة، فقد حقق نحو (21.45) نقطة، وتُعد هذه المرتبة من أدنى المراتب ضمن هذا المؤشر، فيما وقع العراق ضمن مؤشر الكفاءة التشغيلية في المجموعة الرابعة من بين (50) اقتصاداً، إذ تبلغ درجته ضمن هذا المؤشر نحو (46.79) نقطة وهي درجة ضعيفة مقارنة بالاقتصادات الأخرى الناشئة.

تقرير جاهزية الأعمال (مناخ الأعمال Business Ready) يحل محل مشروع تقرير ممارسة الأعمال التجارية، ويعمل على تحديثه، فضلاً عن ذلك فإن التقرير B-READY يوفر مجموعة بيانات شاملة ووصفا للعوامل التي تعزز القطاع الخاص، ليس فقط من خلال التقدم مصالح الشركات الفردية، ولكن أيضاً من خلال رفع المصالح من العمال والمستهلكين والمؤسسات الجديدة المحتملة والبيئة الطبيعية.

يقدم التقرير إطاراً تحليلياً جديداً يقيس الاقتصادات استناداً إلى ثلاث ركائز: (الإطار التنظيمي - والخدمات العامة - والكفاءة التشغيلية)، ويركز التحليل على (10) مواضيع أساسية لتنمية القطاع الخاص تتوافق مع مراحل مختلفة من دورة حياة الشركة. كذلك يقدم رؤى حول ثلاثة مواضيع شاملة ذات صلة بالاقتصادات الحديثة: التبني الرقمي، والاستدامة البيئية، والنوع الاجتماعي، إذ يعتمد B-READY على عملية قوية لجمع البيانات تتضمن استبيانات الخبراء المصممة خصيصاً والدراسات الاستقصائية على مستوى الشركة، ويعد تقرير عام 2024، الذي يغطي 50 اقتصاداً، هو الأول في سلسلة ستتوسع في التغطية الجغرافية وتحسن منهجيتها بمرور الوقت، مما يدعم الدعوة إلى الإصلاح، والتوجيه السياسي فضلاً عن المزيد من التحليل والبحث.

المواضيع التي يركز عليها التقرير تقع ضمن 10 مواضيع رئيسة، وتُقسم هذه المواضيع إلى ثلاث فئات (أعمدة) هي [*1]:

1- مؤشرات التنظيم (Regulatory Framework)

أ- معايير المعلومات والإجراءات: وتتضمن (متطلبات تقديم المعلومات عن الشركة، متطلبات تقديم المعلومات عن ملكية الشركة، توفر برامج تسجيل الشركات المُبسطة، تقييم المخاطر لترخيص الشركات والأنشطة البيئية.

ب- قيود على تسجيل الشركات، وتشمل: (الشركات المحلية، الشركات الأجنبية).

إذ يتم تحصيل مجموعات النقاط عن طريق المُؤشرات التي تُقيس وضوح اللوائح وسهولة الوصول إليها والشفافية في التغييرات والمؤشرات التي تُقيس جودة اللوائح والقوانين التي تُنظم عمل الشركات.

2- مؤشرات الخدمات العامة (Public Services)

أ- الخدمات الرقمية: تتضمن (عملية تسجيل الشركة، تخزين بيانات الشركة وملكية الشركة، التحقق من الهوية).

ب- التكامل بين الخدمات: تتضمن (تبادل معلومات الشركة، تحديد الشركة).

ج- شفافية المعلومات: تشمل (تسجيل الشركة، توفر معلومات عامة عن الشركة).

ويتم تحصيل مجموعات النقاط عن طريق، المؤشرات التي تقيم التقنية الرقمية في الخدمات العامة، والمؤشرات التي تقيم شفافية عمل الخدمات العامة.

---

1 * تعتمد آلية تصنيف الدول (الشركات) في تقرير جاهزية الأعمال المحدث على :-

أ- التنظيم : تُصنف الاقتصادات في خمس مجموعات (أرباع) بِناءً على الأداء ، من أعلى الأداء (100 نقطة) إلى أدنى الأداء (0 نقطة) .

ب- الخدمات العامة : تُصنف الاقتصادات في خمس مجموعات (أرباع) بِناءً على الأداء ، من أعلى الأداء (100 نقطة) إلى أدنى الأداء (0 نقطة) .

ج- الكفاءة التشغيلية : تُصنف الاقتصادات في خمس مجموعات (أرباع) بِناءً على الأداء من أعلى الأداء (100 نقطة) إلى أدنى الأداء (0 نقطة) .

3- مؤشرات الكفاءة التشغيلية (Operational Efficiency)

أ- الشركات المحلية: تشتمل على (الوقت الإجمالي لتسجيل شركة جديدة، التكلفة الإجمالية لتسجيل شركة جديدة).

ب- الشركات الأجنبية: وتتضمن (الوقت الإجمالي لتسجيل شركة جديدة، التكلفة الإجمالية لتسجيل شركة جديدة).

ويتم تحصيل مجموعات النقاط عن طريق، المؤشرات التي تقيم سهولة وفعالية عمل الشركات في العراق، والمؤشرات التي تقيم الوقت والتكلفة التي تستغرقها الشركات في إنجاز المُهام.

شكل 1. موقع العراق من مناخ الأعمال وفقاً للمؤشرات الرئيسة التي وردت في أعلاه.

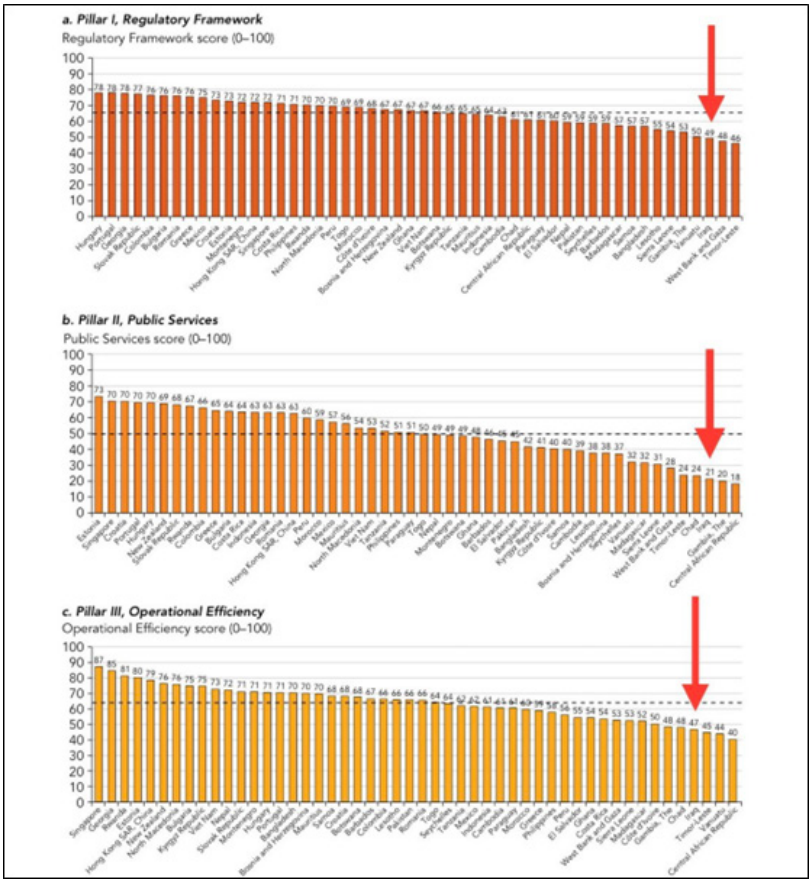

SOURCE : WORLD BANK, B-READY 2024 p45.

يلاحظ من الشكل (1) ما يأتي: -

أ- مؤشر التنظيم: يقع العراق في الربع الأدنى من المجموعة في هذا المؤشر، إذ تبلغ درجة العراق (49.39) نقطة، وهذا يعني بأن -

1) تواجه الشركات في العراق تحديات كبيرة في التعامل مع القوانين والتنظيمات المتعلقة بالأنشطة التجارية.
2) لا توجد في العراق أي ضوابط تنظيمية للضرائب كما يقيسها التقرير.
3) تستغرق الشركات في العراق نحو (73) يوماً لتسجل شركة محلية جديدة.
4) لا توجد في العراق قضايا قانونية مغلقة (تم الانتهاء منها) لشركات مديونة من خلال الإجراءات القانونية للتصفية أو إعادة التنظيم خلال الثلاث سنوات الماضية.
5) يُعاني العراق من نقص في الخدمات العامة المقدمة للشركات.
6) يواجه العراق صعوبات كبيرة في الحصول على القروض.
7) لا توجد هيئة تنافسية تشغيلية في العراق.
8) لا توجد في العراق أنظمة للحصول على الموافقة البيئية الخاصة بالبناء.

ب- مؤشر الخدمات العامة: يصنف العراق في المجموعة الرابعة من بين (50) اقتصاداً، إذ تبلغ درجة العراق في هذا المؤشر نحو (21.45) نقطة، وتُعد هذه المرتبة من أدنى المراتب ضمن هذا المؤشر، مما يعني أن:

1) يعاني العراق من ضعف (نقص) في الخدمات العامة.
2) لا يوجد في العراق نظام رقمي لخدمة المُسافر.

ج- مؤشر الكفاءة التشغيلية: يصنف العراق في المجموعة الرابعة من بين (50) اقتصاداً، إذ تبلغ درجته ضمن هذا المؤشر نحو (46.79) نقطة، مما يعني:-

1) تواجه الشركات في العراق تحديات كبيرة في إدارة الأعمال الخاصة.
2) يعاني العراق من نقص كبير في الخدمات العامة.
3) إن نظام الفضاءات التقليدية لم ينه بعد مراحل التصفية وإعادة التنظيم.

ولمعرفة تفاصيل المؤشرات الفرعية تم إدراج الجدول (1) والذي يتضمن بيانات الحد الأعلى والأدنى للمؤشرات الفرعية، فضلاً عن متوسط العام للمؤشر الفرعي (50) اقتصاداً الواردة في تقرير الأعمال 2024.

الجدول (1) جاهزية الأعمال في العراق لعام 2024

التفاصيل	بدء المشروع	موقع العمل	الخدمات العامة	توظيف العمال	الخدمات المالية (الائتمان)	التجارة الدولية	الضريبة	حل النزاعات	تنافسية السوق	إغلاق المشروع
الحد الأدنى	40.99	33.42	35.04	49.22	24.82	34.82	23.28	36.47	16.69	0.00
العراق	52.22	48.47	54.19	53.66	44.05	42.13	29.40	39.87	21.38	6.74
الحد الأعلى	96.58	83.01	86.42	83.46	86.03	90.77	71.74	82.87	68.55	89.69
المتوسط	72.23	61.85	65.34	65.21	62.10	64.16	55.65	61.54	51.42	49.61

SOURCE : WORLD BANK, B-READY 2024, Table2-2 p25.

يلاحظ من الجدول (1) ما يلي:

- **بدء المشروع:** حقق العراق (52.22) نقطة، أي أعلى من الحد الأدنى بنحو (12) نقطة، وأقل من الحد الأعلى بنحو (44) نقطة، فضلاً عن ذلك ، فإن العراق أقل من المتوسط الذي بلغ (72.23) نقطة للاقتصادات (50) المدرجة في التقرير. مما يعني وجود صعوبة وبطء كبير في إنشاء مشروع تجاري جديد في العراق.
- **موقع العمل:** حقق العراق (48.47) نقطة في هذا المؤشر مقارنة بالحد الأعلى الذي بلغ نحو (83.01) نقطة والأدنى الذي بلغ (33.42) نقطة، فضلاً عن المتوسط العام الذي بلغ (61.85) نقطة، مما يعني وجود معرقلات أو تحديات نسبية بين المحافظات والمركز للحصول على أرض مناسبة لإنشاء المشروع.

- **الخدمات العامة:** حقق العراق (54.19) نقطة في هذا المؤشر، وهو أقرب إلى الحد الأعلى منه إلى الحد الأدنى، فضلاً عن تقارب النقاط التي حصل عليها العراق مقارنة بالمتوسط (65.34) نقطة، مما يشير إلى وجود تحسن نسبي في الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات.
- **توظيف العمال:** حقق العراق (53.66) نقطة في هذا المؤشر، وهو أقرب إلى الحد الأدنى منه إلى الحد الأعلى الذي بلغ (83.46)، وبعيداً نسبياً عن المتوسط (65.21) نقطة، مما يشير إلى وجود صعوبة في توظيف العمال واستخدام القوى العاملة وما يؤكد ذلك ارتفاع نسب البطالة في البلاد لعام 2024 لأكثر من 16%.
- **الخدمات المالية (الائتمان):** حقق العراق (44.05) نقطة، وهو بعيد عن الحد الأعلى وقريب من الحد الأدنى (24.82) نقطة، مما يشير إلى وجود صعوبات في الحصول على تمويل وقروض من المؤسسات المالية عند البدء في مشروع جديد، ومن ثم ضرورة توفير خيارات تمويلية أكثر جاذبية ودعماً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **التجارة الدولية:** حقق العراق (42.13) نقطة، وهو بعيد إلى الحد الأعلى البالغ (90.77) نقطة، منه إلى الحد الأدنى الذي بلغ نحو (34.82) نقطة، مما يشير إلى صعوبة وتحديات في سهولة وسرعة إجراءات التجارة الدولية، وأن عملية تصدير السلع والخدمات الحقيقية - عدا النفط الخام - تتسم بالضعف بسبب عدم وجود قاعدة إنتاج محلي واعتماد الاقتصاد العراقي على السلع والخدمات المستوردة في تلبية الطلب الداخلي.
- **الضريبة:** حقق العراق (29.40) نقطة، وهو أقرب إلى الحد الأدنى (23.28) نقطة منه إلى الحد الأعلى (71.74) نقطة، وأبعد من المتوسط (65.55) نقطة، مما يشير إلى ضعف النظام الضريبي وصعوبة التعامل مع دافعي الضرائب بسبب الفساد، وهذا يحتاج إلى تنظيم الضرائب وتبسيطها لجعل النظام أكثر وضوحاً وتقليل الفساد، ومن ثم ربط الجباية بشكل مباشر بخزينة الدولة.
- **حل النزاعات:** حقق العراق (39.87) نقطة وهو قريب جداً من الحد الأدنى (36.47) نقطة، وبعيد عن الحد الأعلى (82.87) نقطة، مما يعني وجود صعوبات كبيرة في حل الخلافات والنزاعات التجارية، وهذا يؤثر سلباً في عملية جذب الاستثمارات إلى البلاد.

- **تنافسية السوق:** حقق العراق (21.38) نقطة في هذا المؤشر، وهو أقرب إلى الحد الأدنى (16.69) نقطة – المرتبة الثالثة قبل الأخير في الجدول – مما يعني ضعف كبير في مستوى المنافسة في السوق العراقي، فضلاً عن عدم وجود تنافسية للسلع والخدمات المحلية الصنع ونفاذها إلى الأسواق الدولية.
- **إغلاق المشروع:** حقق العراق نتائج ضعيفة جداً في هذا المؤشر (6.74) وهو بعيد جداً عن الحد الأعلى والمتوسط العام (89.69) و (49.61) نقطة على التوالي، مما يشير إلى وجود تعقيدات وتحديات عملية إغلاق المشاريع التجارية في العراق، ومن ثم يُؤثر سلباً على المستثمرين، وينشر القلق بين أصحاب الأعمال والمستثمرين الأجانب، فضلاً عن المحليين.

يُستنتج مما سبق أن العراق يواجه صعوبات كبيرة في خلق بيئة أعمال مُواتية تتيح فرصاً أفضل لتطوير الاقتصاد وإعادة التنظيم. كما يُقدّم التقرير نظرة شاملة على الواقع، ويُشير إلى ضرورة إجراء تغييرات وتحسينات في جميع المجالات، سواء في المؤشرات الرئيسة أم الفرعية. ويعاني العراق أيضاً من نقص في الخدمات العامة والاستدامة البيئية، مما أدى إلى احتلاله مراتب متدنية في التقرير.

لذلك، سيكون من الضروري أن يُركّز العراق على تحسين الخدمات العامة وتعزيز الاستدامة البيئية لخلق بيئة أعمال مُواتية تتماشى مع التطورات الدولية. كما يتطلب الأمر القيام بإصلاحات قانونية لتبسيط نظام الضرائب وتحسين البيئة التجارية، ما يسهل ممارسة الأعمال للقطاع الخاص. وبما أن العراق يحتاج إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل المشاريع الرئيسة مثل مشروع «طريق التنمية» والنهوض بالقطاعات الإنتاجية، فإن هذه الإصلاحات تُعد جزءاً أساسياً من خطة التنمية الوطنية الخمسية 2024-2028.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org